

سياسيون يباركون هجوم أنصار عون على قناة «الجديد» اللبنانية

الجديد لفضحها مواقع الفساد في إدارات الدولة المختلفة. ودانت مبادرة إعلاميون من أجل الحرية في بيان الإعتداء على مبنى قناة «الجديد»، ورات أنه «يشكل انتهاكاً صارخاً للحريات الإعلامية على أيدي من يجاهرون بكونهم تيار رئيس الجمهورية ميشال عون، كما يمثل السسقف الأعلى من الإفلاس الذي وصلت إليه السلطة الحاكمة».

وعلى الضفة الأخرى، ساهم سياسيون مولون للرئيس عون مع أعضاء من حزب التيار الوطني الحر وقياديه في تاجيح غضب الأنصار والتحريض ضد القناة، حيث هاجم عضو كتل «لبنان القوي» النائب أنطوان بانو القناة على حسابه عبر تويتر، وكتب «يقولون الإعلام الماچور يرفع العمىل ويعتم على الأصل. جملة تلخص ممارسات قناة الجديد الموبوءة: إشاعات تضليلية، كتابات تحريضية، أبناق إعلامية وأقلام ماجورة بمحاولة فاشلة لاستهداف رمز الكرامة فخامة الرئيس. كرامته من كرامتنا ولن يقوى عليه ولا علينا مجموعة من اللصوص المرتهنين الفاسدين».

وتوالت في الأشهر الأخيرة الإعتداءات والهجمات على الصحافيين ووسائل الإعلام في لبنان في غياب أي حماية من قبل الدولة، وفق ما أكد عدد من الإعلاميين الذين تعرضوا لاعتداءات وتهديدات خصوصاً من قبل الثنائي الشيعي حزب الله وحركة أمل.

مخاطر تهدد موقع رئاسة الحكومة. وبعد وقت قصير، اعتدى مجموعة من أنصار حزب التيار الوطني الحر على مبنى «الجديد»، وذكر القناة أن عدداً من أنصار التيار الوطني الحر والرئيس عون تجمعوا أمام مبنى القناة ثم انهالوا بالسباب والشتمات على الموظفين والعاملين بالمحطة وقاموا برشقهم بالحجارة والعصي.



منصور فاضل
ما أجمل العمل الذي قام به بعض الأبطال بالأمس

وبثت مقطع فيديو يظهر تجمع عدد من الشباب ويوثق آثار الاعتداء على مبنى القناة. وتوالت ردود الفعل المستنكرة للاعتداء، وأصدر المكتب الإعلامي المركزي في «التجمع الوطني الديمقراطي» بلبنان ولجنة حقوق الإنسان والحريات في التجمع، بيان استنكار، ودعا «الأجهزة الأمنية والقضائية المعنية إلى توقيف المعتدين ومحاسبتهم، وإزالة أشد العقوبات في حقهم، لانتهاكهم حرية الرأي والتعبير بالعمل العنفي الاسلامي المدان والمرفوض».

وأبدى في بيان رسمي، تضامنه «المطلق مع الكلمة الحرة ومع قناة

بيروت - استنكرت أوساط صحافية وأحزاب سياسية الاعتداء بالحجارة والعصي على مبنى قناة «الجديد»، إثر مقدمتها الإخبارية عن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، بينما بارك قياديون في الحزب الهجوم على القناة وسامهاوم بالتحريض عليها.

واحتفى منصور فاضل نائب رئيس التيار الوطني الحر لشؤون الشباب، بالهجوم على القناة معتبراً من قاموا به أبطلاً، وقال في تغريدة «يُغطي الوحل الجوهرة، لكنه لا يستطيع تلطيحها. وما أجمل العمل الذي قام به بعض الأبطال بالأمس، لأنه كان نزيهاً وصادقاً».

وجاء ذلك إثر بث قناة «الجديد» مقدمة في نشرة أخبار مساء الثلاثاء، قالت فيها إن «مصادر الزائر لقصير بعداً تؤكد أن الرئيس ميشال عون بات لا يصحو إلا على نصف اللقاة وتأخذ الغفوة وطيب له النوم في عز النقاش وهذه الواقعة تؤكدها أربعة مصادر كانت لها فرصة الاجتماع بالرئيس وخرجت بانطباع يعلوه النعاس السياسي العميق».

وتابعت «الرئيس تتناهب أيضاً عوارض النسيان التي وضعت على نكران تام حيال ما جرى الاتفاق عليه في 12 جلسة مع الرئيس المكلف وهذا النكران تسبب بالتعطيل فيما عكس تيار جبران التهمة والقسى بها على الرئيس الحريري ودعاه إلى وقف المشاركة أو افتعال إشكالات وتضعيد المواقف واختلاق

القضاء الكويتي يسمح للإعلام بانتقاد المسؤولين

رفض شكوى نائب سابق ضد إحدى الصحف في قضية «تسريبات خيمة القذافي»



الصحف لا تحاسب ولا تُدان

وعلق محامون وقانونيون على الحكم بأنه يوضح أن نشر الأسماء في الأخبار الصحافية لا يعد تشويهاً للسمعة، وأن نقل الأخبار الموجودة بالأدلة ليس فيه تقصّد، بل هو نقل للحقيقة، وهو الدور المنوط بوسائل الإعلام القيام به خصوصاً في تلك القضايا التي تشغل الرأي العام. وإذا كانت الصحف قد حققت انتصاراً في هذا المجال، إلا أنه لا تزال هناك عقبات تواجه قطاع المطبوعات والنشر، قد تسببت بتراجع الكويت مركزاً واحداً في مؤشر حرية الصحافة الصادر من منظمة «مراسلون بلا حدود» لعام 2020 وحلت في المركز 109 عالمياً من أصل 180 دولة، حيث تخضع المطبوعات لرقابة صارمة من قبل اللجنة التابعة لوزارة الإعلام.

ويقول «مراسلون بلا حدود» في تقرير لجنة الشؤون التعليمية البرلمانية عن الاقتراح بقانون تعديل بعض أحكام القانون 3/ 2006 في شأن المطبوعات والنشر. وقضت المادة الأولى من هذا القانون باستبدال المادة (7) من قانون المطبوعات والنشر لترفع رقابة وزارة الإعلام المسبقة على ما يستورد من مطبوعات إلى البلاد على أن يكتبي بإشعار يرسله المستورد إلى وزارة الإعلام عبر كتاب يبين فيه اسمه وبيانات المطبوع من عنوان واسم المؤلف وعدد النسخ المدخلة وتحمل المستورد وحده المسؤولية القانونية عما يحمل هذا المطبوع من أفكار وأراء.

وجاءت المادة الثانية من هذا القانون بتعديل على المادة التي تحصر الأمور المحظور نشرها فاعادت صياغة البند (3) منها لتجعل العقوبة واقعة على من يخدش الآداب العامة أو يجرس على مخالفة القوانين وارتكاب الجرائم وإن لم تقع الجريمة المحرض عليها.

كما أضافت هذه المادة بندا يحظر فيه نشر ما يثير الفتنة الطائفية أو القبلية أو الأفكار التي يكون بناؤها على العنصرية والتحريض بين فئات البشر أو التحريض على عمل من أعمال العنف لهذا الغرض.

ووافق مجلس الأمة على الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون المطبوعات والنشر، بما يشمل صون حرية الصحافة والطباعة والنشر وضبطها والحفاظ عليها.

وفي تعليقه على إقرار القانون، قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم «تبارك للكتاب والمثقفين والمفكرين إقرار القانون، وإن كان التعديل ليس بمستوى الطموح، لكنه يمثل قاعدة لمنح فكري أكثر حرية».

أعطت النيابة العامة الكويتية الضوء الأخضر للصحافة والإعلام بتناول السياسيين بالنقد حتى لو كان قاسياً ونشر تفاصيل عن القضايا التي يتم التحقيق فيها معهم، في خطوة أثارت ترحيباً وإشادة في الكويت باعتبارها تمثل انتصاراً لحرية الصحافة والإعلام.

وقالت في القرار إن «حرية الصحافة يؤمن من خلالها أفضل الفرص التي تكفل تدفق الآراء والأخبار والأحداث والأفكار ونقلها إلى القطاع الأوسع من الجمهور، ويتوخى دوماً أن تكرس بالصحافة قيم جوهرية بتصدرها أن يكون النقاش العام الذي يدور فوق منابرها بديلاً عن الصمت أو الهمهمة أو الإنغلاق أو التسلط، وناذرة لإطلاع الجمهور على الحقائق التي لا يجوز حجبها أو تشويهها، ومدخلا لتعميق معلوماتهم من دون طمس أو تلون أو مُحاطلة في عصر أن لاحتكار المعلومات فيه بالزوال واستحلال الحجر عليها بعد أن تنوعت مصادرها بتغول وسائل التواصل الاجتماعي وتنوع منابرها وسوء طوية بعضها».

النيابة العامة أعطت لوسائل الإعلام الحق في سبر أغوار الوقائع المبهمة ونشر أبناء عن إجراءات أجهزة الأمن القانونية

ويعتبر هذا القرار تأكيداً لقرار آخر مشابه صدر في نهاية نوفمبر الماضي، حيث قضت محكمة كويتية بعدم إدانة الصحف في حال نشرها أخباراً حقيقية، حتى إن ذكرت أسماء المسؤولين المعنيين بالأمر وغيرهم. وأصدرت قراراً ببراءة رئيس تحرير إحدى الصحف من تهمة نشر اسم مهندس، كان قد طالب أحد النواب بمحاسبته من خلال سؤال برلماني.

وقالت محكمة الجنايات إن الصحف لا تحاسب ولا تُدان في حال نشر أخبار رسمية، حتى لو نشرت أسماء أشخاص فيها، فهي لم تتهم أحداً وإنما كانت ناقلة للحقائق، فيما اعتبر رجال قانون هذا الحكم بمثابة انتصار جديد لحرية التعبير.

واستبعدت النيابة العامة مظنة الإساءة إلى الشاكي، مؤكدة «أن حرية الصحافة والإعلام من صور حرية الرأي والتعبير الأكثر أهمية والأبلغ أثراً التي كفلها الدستور في مادته رقم 37».

واكدت أن «انتقاد السياسيين والناسطين في الحقل العام مهما جفّت لغته أو اشتدت مفرداته أو قست مضامينه، يظل مُتمتعاً بالحماية التي كفلها الدستور لحرية الرأي والتعبير والصحافة».

وأشارت النيابة إلى الحق في الحصول على المعلومات وإطلاع الجمهور على القضايا التي تشغل الرأي العام لاسيما بوجود مواقع التواصل الاجتماعي التي شكلت أرضية خصبة لنشر الشائعات والتضليل في حال حجب المعلومات.

وقررت النيابة العامة الكويتية حفظ الشكوى المقدمة من النائب السابق مبارك الدولية ضد إحدى الصحف التي نشرت تفاصيل القبض عليه والتحقيق معه في قضية «تسريبات خيمة القذافي»، في حكم جديد يرسخ مبدأ حرية النشر وإبعاد تشبه «تشويه الشخصيات» في التحقيقات التي تنشرها الصحافة.

ووصفت وسائل إعلام محلية الحكم القضائي الجديد بأنه يصب في خانة الانتصار للحريات عموماً، وحرية الصحافة على وجه الخصوص.

وكان النائب العام المستشار ضرار السعوسعي قد أصدر قراراً في يوليو الماضي بضغط وإحضار مبارك الدولية، القيادي البارز في جماعة الإخوان المسلمين في الكويت، والمتشكك شكلياً لا التنظيم وهو يقيم حالياً في تركيا، على خلفية التسريبات، وتم توجيه أكثر من تهمة له لإدخاله بث أخبار كاذبة.

وقالت النيابة العامة، بحسب ما نقلته صحيفة «السبقي» الكويتية، إن «الشاكي أقر في الجناية المشار إليها بمقابلة الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، والذي أبدى رغبة في حشد بعض قبائل الجزيرة العربية للثورة على أنظمة الخليج القائمة، كما أقر بتدوين التعليقات المنشورة في حسابه بموقع تويتر تعقيباً على التسريبات الخاصة بتلك المقابلة».

وأضافت أن هذا الأمر الذي «الزم الصحيفة المشكو بحقها ووسائل إعلام أخرى إلى سبر أغوار تلك الواقعة المبهمة ونشر أبناء ما أقدمت عليه أجهزة الأمن من إجراءات قانونية وما تضمنته من تفاصيل شغفت سريرتها «التسريبات» وشغلت الرأي العام المتحرف وبما يتوافق مع رسالتها التي تُمارسها برصد الأحداث وفك الغوامض وتصويب المؤاخذات ومكاشفة الجمهور بأهم القضايا في مراحل التحقيق المختلفة وتصويرهم بما يستغلل أفهامهم».

واعتبرت النيابة العامة مظنة الإساءة إلى الشاكي، مؤكدة «أن حرية الصحافة والإعلام من صور حرية الرأي والتعبير الأكثر أهمية والأبلغ أثراً التي كفلها الدستور في مادته رقم 37».

واكدت أن «انتقاد السياسيين والناسطين في الحقل العام مهما جفّت لغته أو اشتدت مفرداته أو قست مضامينه، يظل مُتمتعاً بالحماية التي كفلها الدستور لحرية الرأي والتعبير والصحافة».

وأشارت النيابة إلى الحق في الحصول على المعلومات وإطلاع الجمهور على القضايا التي تشغل الرأي العام لاسيما بوجود مواقع التواصل الاجتماعي التي شكلت أرضية خصبة لنشر الشائعات والتضليل في حال حجب المعلومات.

موسكو ترد على اتهامات الإعلام الأميركي بتسميم نافالني: أخبار مضحكة

واتهمت وسائل إعلام أميركية قراصنة على صلة بالاستخبارات الروسية بالمسؤولية عن الهجمات السيبرانية على موقع وزارة الخزانة الأميركية والإدارة الوطنية للاتصالات والمعلومات.



سيرغي لافروف
الطريقة التي قدمت بها هذه الأخبار تكشف فقط غياب الأخلاقيات

وعلقت السفارة الروسية في واشنطن في بيان رسمي الاثنين الماضي، على تقارير وسائل الإعلام الأميركية بأنها «أخبار ملققة لا أساس لها من الصحة».

وقالت السفارة الروسية «تحاول، مرة جديدة، وسائل إعلام أميركية مختلفة اتهام روسيا بالهجمات السيبرانية على مختلف المواقع الأميركية وأخرها موقع وزارة الخزانة، وهذه المعلومات ليست دقيقة وعارية من الصحة تماماً».

وأفاد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي جون أوليوت أن «الحكومة الأميركية على علم بهذه التقارير، ونحن نتخذ جميع الخطوات الضرورية لتحديد ومعالجة القضايا المحتملة المتعلقة بهذا الوضع».

يوم تسميمه المزعوم هذا الصيف في سيبيريا. ونشر الموقع أسماء وصور هؤلاء الخبراء ومديريهم.

وقال نافالني فيه «أعلم من أراد قتلي، أعرف أين يسكنون وأعرف أين يعملون». ومع ذلك، فإن التحقيق لا يثبت أي علاقة مباشرة بين هؤلاء العملاء والمعارض، ولا يقدم أي دليل على التصرف بموجب أمر.

ونفت روسيا مرارا أن يكون المعارض تعرض لعملية تسميم في تومسك في 20 أغسطس، وزعمت أن المادة السامة من نوع نوفيتشوك التي اكتشفها المختبرات الغربية بعد إدخاله مستشفى في ألمانيا لم تكن موجودة في جسده عندما كان يعالج في مستشفى في روسيا.

وكذلك استنكر لافروف ما اعتبره عادة الغربيين اتهام روسيا عبر وسائل الإعلام الخاصة بهم بدلا من استخدام القنوات الرسمية، كما كانت الحال على حد قوله خلال الإعلان الأخير في الصحافة الأميركية أن الحكومة كانت ضحية لهجمات إلكترونية من قبل قراصنة مرتبطين بالدولة الروسية. وأضاف «اعتدنا أن تعلن الولايات المتحدة، مثل الدول الغربية الأخرى، بكل سهولة عن اتهامات جديدة تستهدف روسيا في وسائل الإعلام».

زغرب - وصف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف تحقيقات الكثير من وسائل الإعلام من بينها شبكة «سي.ان.ان» الأميركية والتي تتهم جهاز الأمن الفيدرالي الروسي بمراقبة المعارض اليكسي نافالني قبل تسميمه، بأنها «مضحكة».

وقال لافروف في مؤتمر صحفي عقده في زغرب «قراءة كل هذه الأخبار أمر مضحك».

وأصبحت المنصات الإعلامية ساحة خلفية للحرب الكلامية بين روسيا والدول الغربية، وفي حين توجه وسائل الإعلام الغربية الاتهامات والانتقادات لموسكو، يقابل المسؤولون الروس التقارير الإخبارية بالسخرية والاستهزاء من حرية التعبير الغربية.

وبدا لافروف كأنه يشير إلى دول تدخلت في هذا التحقيق الذي نشر هذا الأسبوع، وقال «لكن الطريقة التي قدمت بها هذه الأخبار تكشف أمراً واحداً فقط: غياب الأخلاقيات بين شركائنا الغربيين ومهارات دبلوماسية عادية».

وفي هذا التحقيق المطول، تدعى وسائل الإعلام من بينها موقع «بيلينغكات» ومجلة «دير شبيغل» الألمانية أن خبراء أسلحة كيميائية من جهاز الأمن الفيدرالي الروسي لاحقوا اليكسي نافالني لسنوات، خصوصاً في



موضوع الحرب الإعلامية